

المغالطة في تصنيف المناهج اللسانية

القسم الأول (عند الغرب)

أ.د. حيدر غضبان محسن الجبوري

استاذ مساعد في اللسانيات، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بابل.

الهاتف: 07819729728

البريد الإلكتروني: drhaider13@yahoo.com

الاستلام	٢٠١٧/٢/١٥	المراجعة	٢٠١٧/٣/٣٠	النشر	٢٠١٧/٤/٣٠
----------	-----------	----------	-----------	-------	-----------

الملخص:

تعاني منظومة الخطاب اللساني من إشكاليات عديدة شكّلت هاجسا واضحا في تلقها سواء في المنظومة الاصطلاحية أو في المنظومة المفاهيمية أو في آليات التقسيم، ناهيك عن الأهداف والمسوغات التي تكمن وراء ذلك الخطاب، وقد أدى كل ذلك إلى أن يعيش ذلك الخطاب في حاضنة من الفوضى والتشتت وعدم وضوح الرؤية وهو أمر خلق تلك الإشكاليات في التلقي والفهم والإجراء.

وتأتي هذه المعالجة لسبر أغوار آليات التقسيم في الخطاب اللساني الغربي، تحليلا ونقدا، بواسطة عرض نماذج لرواد البحث في تاريخ اللسانيات الغربية من أقطار مختلفة وهم (ماريو باي، وجون لوينز، وماري آن بافو، وجرهارد هلبش)، لتسليط الضوء على مغالطاتهم في التقسيم، مستعينة بمعايير القسمة المنطقية. وهي نتيجة رحلة طويلة وقديمة في متون المدونات اللسانية بقيت إشكالياتها حيّة في الذهن، وظل هاجس الكشف عن ملابساتها حديث النفس، لما لتلك المعالجة من أهمية، فهي مشاركة في تحليل الخطاب اللساني تحاول أن تعبّد الطريق أمام المتلقي وترفع ملابسات الفهم، ومن ثمّ هي موجهة إلى الخطوات الصحيحة للإجراء والتحليل.

The paradox in linguistic approaches classification

Part one (in west)

Dr. Hader Gadban Mohsin Aljbory

Associate Professor of Linguistics, Faculty of Art, University of Babylon.

Email: drhaider13@yahoo.com

Received	15/2/2017	Revised	30/3/2017	Published	30/4/2017
----------	-----------	---------	-----------	-----------	-----------

Abstract:

Linguistic discourse system suffers of many problems that became a clear obsession for recipient in the terminological and conceptual system and in classification mechanisms, besides the goals and the reasons that lays behind that discourse. All that led this discourse to live in chaos and dispersion which led to problems in reception, comprehension, and process. We represent this treatment to go deeply through classification mechanisms in western discourse by analyzing and criticizing it to highlight its paradoxes by using logical criteria which was a result of a journey through linguistic references and corpus there its problems stayed remembered but even remembered to solve them, because the solution is so important that it helps in analyzing linguistic discourse and paving the way for recipient and results in right steps in understanding and processing .

أولاً: مصطلحات البحث:

غاية البحث تسليط الضوء على التصنيف اللساني للمناهج اللسانية بوصفه خطاباً إقناعياً وكشف مغالطات التقسيم وبيان أنماطها وأسبابها بإسقاط المعايير المنطقية عليه؛ لأن المغالطة خرق لوجه من وجوه المعايير المنطقية.

فميدان البحث الخطاب التصنيفي للمناهج اللسانية وغايته كشف المغالطات في ذلك الخطاب، ولا بد قبل الخوض في ذلك بيان المراد من مصطلح المغالطة والمنهج ومن ثمّ الكشف عن المعايير المنطقية في التقسيم.

يذهب اللسانيون العرب في ترجمة المصطلحات (paralogisme) و(fallacy) و(sophisme) مذاهب متعددة.

إذ يرى بعض اللسانيين أن البارالوجيسم (paralogisme) وهو مقابل المصطلح الإنكليزي (fallacy) وهو مصطلح من أصل لاتيني (fallacia) يعني (المغالطة والمكر والخداع والحيلة).

أما في اليونانية فهو من (paralogismos) ويتكون من جزأين (para) ويعني (مجانِب خاطئ) و(logismos) ويعني (معناه في العربية) (calcul-raisonnement) فهو إذن يعني حجاً خاطئاً. وتضيف المعاجم الحديثة إلى ذلك فكرة حسن النية وهو أمر يجعل من تعريف البارالوجيسم فيها "حجاً خاطئاً عن حسن نية" ويكون بذلك مقابلاً لمفهوم (sophisme) حيث يبدو اختلال الحجة قائماً على سوء النية أو بصفة أدق حيث يحكم سوء النية البنية المنطقية للحجة⁽¹⁾.

أما مصطلح (sophisme) فيعني السفسطة في اللغة الفرنسية: وهو استدلال منطقي ظاهري فقط، صُمم بنية التضليل والخداع. وفي معجم تحليل الخطاب لباتريك شارودو ودومنيك مانغونو تعني كلمة (sophisme) الخطاب المحرج والكاذب والتلاعب الذي يخدم صاحبه وأهواءه.

وهناك من ميز بين مصطلح (sophisme) ومصطلح (paralogisme) ومنهم كرسيتان بلانتان الذي رأى أن في (Le paralogisme) يكون الخطأ فيه بحسن النية أما في (Sophisme) يكون فيه ارتكاب الخطأ متعمداً⁽²⁾.

وقد عدّ بعض اللسانيين تلك المصطلحات مترادفة تدل على مضمون واحد هو (المغالطة)، وعرفوها بأنها "استدلال فاسد أو غير صحيح، يبدو وكأنه صحيح، لأنه مقنع سيكولوجياً، لا منطقياً، على الرغم مما به من غلط مقصود، وذلك لاختفاء هذا الغلط وراء الغموض اللغوي أو الإثارة العاطفية أو لعدم الانتباه إلى ما به من مخالفة للقواعد المنطقية، ولذلك لا يظهر فساده أو عدم صحته إلا بالفحص الدقيق"⁽³⁾. فالمغالطة والسفسطة بمعنى واحد، وقد سعى الباحث رشيد الراضي السفسطة أو المغالطة بـ(الحجة المعوجة) "إذ إن الحجة قد ترد بالفعل معوجة، وهذا الاعوجاج إما يكون بقصد أو بغير قصد وهو في كلتا الحالتين عيب يزري بالفاعلية الحجاجية ويعطل في طاقتها في إنتاج المعقولة"⁽⁴⁾. ورأى أيضاً أن السفسطة منذ اليونان إلى يومنا هذا هي "نوع من العمليات الاستدلالية التي يقوم بها المتكلم وتكون منطوية على فساد في المضمون أو الصورة إما بقصد أو دون قصد"⁽⁵⁾.

وهذا الرأي قريب من مذهب بلانثي الذي قسم المغالطات على ثلاثة أقسام هي:

1. مغالطات نقع فيها بأنفسنا من دون قصد خارقين قواعد المنطق، وهذه أغاليط.
2. مغالطات يراد منها الخداع بمختلف الحيل والمكائد، وهذه المغالطات على طريقة السوفسطائيين.
3. مغالطات لا يراد منها لا خداع أنفسنا ولا غيرنا، ولكن نخرج بها أنفسنا وغيرنا من خلال نتيجة ما مخالفة للمشهور، وهذا توصيف بالمراثية⁽⁶⁾.

وهو مشابه في بعض الوجوه لرأي المناطقة العرب في تبين مفهوم المغالطة، فالمغالطة عند المناطقة العرب على قسمين الغلط غير المتعمد وتعتمد التغليف. فالأول غير مقصود والآخر مقصود. وفي كلا الحالين يكون ناقضا لوضع ما⁽⁷⁾. يقول الشيخ المظفر في ذلك: "واعلم أن سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصح جعله قياسا هو رواجها على العقول، وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور. ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لولا قلة التمييز وضعف الانتباه فيخلط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص بأحدهما للآخر، من غير أن يشعر بذلك سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القاييس أو من قبل المخاطب إذ يروج عليه ذلك. وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمشابهة بينهما فيشتبه عليه فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما. مثلا لو أن أحدا تمثل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر فلا محالة يعطي للمعنى الذي تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر، فيغلط وقد يتعمد ذلك ليوقع بالغلط غيره قليلي التمييز. والخلاصة أنه لولا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحققت مغالطة ولما تمت لها صناعة"⁽⁸⁾.

من هنا تبين لنا جملة أمور حول خصائص المغالطة عموما وهي:

1. إنها قد تكون مقصودة أو غير مقصودة، والأنموذج الثاني هو ما يعيننا لأن الخطاب العلمي الأكاديمي غالبا ما تكون المغالطة فيه غير مقصودة.
2. إن أساس المغالطة منبني على خرق منطقي، لذا سنعمد في بيان المغالطة في تصنيف المناهج اللسانية على بيان نقاط الخرق المنطقي في ذلك التصنيف.
3. إن سبب المغالطة قد يكون من المرسل أو بسبب قصور المرسل إليه في فهم المطلوب، والذي يعيننا هنا هو بيان قصور المرسل في عرض تصنيفاته لمناهج اللسانيات.

من هنا تتسور محددات البحث في (الخطاب المغالط غير المقصود، وبيان مواطن المغالطة في خطاب الباحث أو المرسل، عن طريق الكشف عن الخروقات المنطقية في التصنيف).

القسمة:

وهي تجزئة الشيء وتفريعه إلى أمور متباينة وهي في علم المنطق من المعاني البديهية الغنية عن التعريف، ويسمى الشيء (مقسما) وكل واحد من الأمور التي انقسم إليها (قسما) تارة بالقياس إلى نفس المقسم، و(قسما) أخرى بالقياس إلى غيره من الأقسام⁽⁹⁾.

وللقسمة أصول ينبغي مراعاتها في أثناء التقسيم، هي:

1. الثمرة في التقسيم: إذ لا بد من وجود ثمرة نافعة من وراء التقسيم بأن تختلف الأقسام في المميزات والأحكام المقصودة في موضع القسمة.
2. تباين الأقسام: إذ لا تصح القسمة إلا إذا كانت الأقسام متباينة غير متداخلة لا يصدق أحدها على ما صدق عليه الآخر.
 - أ. لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيما له.
 - ب. لا يجوز أن تجعل قسيم الشيء قسما منه.
 - ت. لا يجوز أن تقسم الشيء إلى نفسه وغيره.

3. مراعاة أساس القسمة: إذ يجب أن تؤسس القسمة على أساس واحد أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة وبعبارها يكون التقسيم.

والشيء الواحد قد يكون مقسما إلى عدة أقسام تبعاً لاختلاف الجهة المعتبرة أي (أساس التقسيم)
4. أن تكون القسمة جامعة مانعة: إذ يجب أن يكون مجموع الأقسام في القسمة مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة؛ جامعة لجميع ما يمكن أن تدخل فيه من الأقسام أي حاصرة لها لا يشذ منها شيء، مانعة من دخول غير أقسامه فيه⁽¹⁰⁾.

أنواع القسمة⁽¹¹⁾:

للقسمة نوعان أساسيان:

1. قسمة الكل إلى أجزائه أو القسمة الطبيعية: ومنه قسمة كل شيء إلى عناصره الأولية البسيطة.
2. قسمة الكلي إلى جزئياته: أو القسمة المنطقية: كقسمة الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وفرق القسمة المنطقية عن القسمة الطبيعية أن الأقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها، فنقول الاسم كلمة، ولا يجوز أن نقول الغرفة جدار أو البيت سقف.

ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة واحدة جامعة في المقسم تشترك فيها الأقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباين جهة القسم الآخر وإلا لما صحت القسمة وفرض الأقسام. وتلك الجهة الجامعة إما أن تكون مقومة للأقسام أي داخلية في حقيقتها بأن تكون جنسا أو نوعا وإما أن تكون خارجة عنها.

1. إذا كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام، فلها ثلاث صور:
أ. أن تكون جنسا، وجهات الافتراق الفصول المقومة للأقسام، كقسمة الكلمة إلى اسم وفعل وحرف فيسمى التقسيم تنوعا والأقسام أنواعا.
ب. أن تكون جنسا أو نوعا، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم، كقسمة الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور فيسمى التقسيم تصنيفا والأقسام أصنافا.
ت. أن تكون جنسا أو نوعا أو صنفا، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم، فيسمى التقسيم (تفريدا) والأقسام (أفرادا). كقسمة الإنسان إلى زيد وعمر ومحمد وحسن... الخ
2. إذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الأقسام فهي كقسمة الأبيض إلى الثلج والقطن.

أساليب القسمة:

فالقسمة الصحيحة كما تقدم ينبغي أن تكون جامعة مانعة، ولذا لها أسلوبان:

1. القسمة الثنائية: كالنفي والإثبات فهما نقيضان لا ثالث لهما وهكذا يمكن تقسيم الأقسام قسمة ثنائية وهكذا إلى ما لا نهاية.
2. القسمة التفصيلية: وهي على نوعين عقلية: كتقسيم الكلمة، بحسب التصور المنطقي. واستقرائية: كتقسيم الأديان السماوية إلى اليهودية والمسيحية والإسلامية⁽¹²⁾.

ثانيا: المغالطة في تصنيف المناهج اللسانية في الخطاب اللساني الغربي:

اتخذت المدونات اللسانية الغربية التي عنيت بأرشفة تلك اللسانيات وسيرورتها ومراحل تطورها تصانيف مختلفة للمناهج اللسانية الغربية بحيث لا نجد اتفاقا واضحا بين مدوني تاريخ اللسانيات على اصناف المناهج اللسانية أو أقسامها.

ومن أوائل تلك التصنيفات تصنيفُ العالم الإيطالي ماريو باي في كتابه أسس علم اللغة، وهو كتاب كتب في مرحلة متقدمة من تاريخ لسانيات القرن العشرين في مرحلة لما تدع فيها نظرية تشومسكي اللغوية، يقول: "وفي الوقت الحاضر ما يزال علم اللغة الوصفي في أول الطريق. وحينما يستخدم الناس كلمة علم اللغة من غير إضافة صفة كاشفة، فإنهم يعنون غالبا علم اللغة الوصفي أو التركيبي. وإن علم اللغة الوصفي يشمل، بل يجب أن يشكل الأساس للدراسات اللغوية"⁽¹³⁾، لقد صنّف ماريو باي اللسانيات إلى قسمين رئيسيين هما: اللسانيات التاريخية (historical linguistics) واللسانيات الوصفية (descriptive linguistics). وذكر أن الأخير هو مرادف لمصطلح (Structural linguistics) أما اللسانيات الوصفية فهي التي تصف بنية اللغة أصواتا وتركيبا في مرحلة تاريخية ما، بينما تتبع اللسانيات التاريخية تطور اللغة وتغيرها عبر الزمن. ثم اضاف إلى هذين الصنفين صنفين آخرين، قائلا: "ويوجد كذلك علم اللغة المقارن (comparative linguistics) ... وهناك كذلك ما يعرف بعلم اللغة الجغرافي (geolinguistics)"⁽¹⁴⁾. عني بالأول العلم الذي يهتم بالمقارنة بين لغتين أو أكثر بغية معرفة خصائصها التاريخية المشتركة وهو هنا قريب من اللسانيات التاريخية، وأحيانا يطلق على المقارنة بين لغتين حديثتين من دون البحث في تاريخهما بغية معرفة الخواص التركيبية المشتركة بينهما. أما اللسانيات الجغرافية فوظيفتها وصف توزيع اللغات في العالم وصفا علميا موضوعيا لبيان أهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والثقافية... الخ"⁽¹⁵⁾.

لقد انطوى تقسيم ماريو باي على جملة مغالطات منطقية، أولاها: إنه خرق مبدأ (الجمع والمنع في التقسيم) فهو يذكر أن اللسانيات على قسمين وصفية وتاريخية، ثم يزيد على ذلك قسمين آخرين بقوله (ويوجد كذلك)، والقسمان هما اللسانيات المقارنة واللسانيات الجغرافية. وبذلك تكون أقسام علم اللغة أربعة هي: (الوصفية والتاريخية والمقارنة والجغرافية). وتكمن المغالطة الثانية في تقسيمه في عدم مراعاته أساسا معينا في التقسيم فهو يمزج بين اللسانيات النظرية والتطبيقية في تقسيمه من جانبين: أحدهما حشر اللسانيات الجغرافية التي تنتمي إلى اللسانيات التطبيقية ضمن (الوصفية والتاريخية والمقارنة) التي تنتمي إلى اللسانيات النظرية. والجانب الآخر هو أنه قسّم اللسانيات المقارنة إلى قسمين: ما يبحث في لغتين أو أكثر بغية الكشف عن أصولها التاريخية. وهذا القسم متعارف عليه في البحث المقارن. والآخر أنه حشر معه ما يعرف باللسانيات التقابلية من خلال عدّه الموازنة بين لغتين حديثتين من دون التطرق إلى تاريخهما بغية الكشف عن العناصر المشتركة بين اللغتين ضمن اللسانيات المقارنة. وفي حشره اللسانيات التطبيقية ضمن اللسانيات المقارنة يكون ماريو باي قد وقع في مغالطة ثالثة هي التداخل بين الأقسام وغياب الوعي بالتباين بين الأقسام ونقاط افتراقها.

أما العالم الإنكليزي جون لوينز فقد صنف المدارس اللسانية الحديثة إلى أربعة أصناف هي: (الحركة التاريخية، والحركة البنوية، والمدرسة الوظيفية، والمدرسة التوليدية).

وتكمن المغالطة المنطقية في تصنيف جون لوينز في مدى صلة الوظيفية والتوليدية بالبنوية، إذ رأى أن مصطلح البنوية قد أصبح مصطلحا مناسباً لعدد متباين من مدارس اللسانيات في القرن العشرين التي قد تختلف في مجالات متعددة بصدد مفاهيم الأنظمة اللغوية. ورأى أيضا أن التوليدية هي مدرسة غير مستقلة عن البنوية بالمعنى الواسع ولكن هناك فوارق بين بنوية سوسير وتوليدية تشومسكي، ومع هذا فالتوليدية هي نسخة أخرى من البنوية⁽¹⁶⁾. ورأى أيضا أن المدرسة الوظيفية هي حركة مستقلة داخل البنوية وتتمثل بمدرسة براغ⁽¹⁷⁾.

والملاحظ على تقسيم جون لوييز أنه خرق المبدأ المنطقي القائل بأن (لا تجعل قسيم الشيء قسما منه). إذ عد جون لوييز التوليدية والوظيفية أقساما للبنوية، ومع هذا جعل كل واحد منها قسيما للبنوية، وهذا مغالط للمبدأ المنطقي المذكور.

أما بافو وسرفاتي فيذهبان إلى أن اللسانيات المقارنة هي مصطلح مرادف للسانيات التاريخية⁽¹⁸⁾. ويصنفان في قسم آخر لسانيات القرن العشرين لغاية 1970 بأنها لسانيات لغة أو لسانيات جملة⁽¹⁹⁾. وفي هذا القسم ذهب بافو وسرفاتي إلى أن فصل مصطلحات البنوية والوظيفية والشكلية والتوزيعية أمر صعب وهو أمر قائم لغرض تعليمي ديداكتيكي، وقد عدّ الوظيفة ضمن اللسانيات البنوية وجعلها مقابلا مناقضا للشكلية⁽²⁰⁾. في حين اصطالحا على اللسانيات الأمريكية قبل تشومسكي بالوصفية وهي تابعة للسانيات البنوية⁽²¹⁾، أما نظرية تشومسكي فهي لسانيات جملة وهي ضد مبدأ الوصف وإن كانت نظرية صورية وهي ليست بنوية⁽²²⁾. لكنه يجعلها -في نهاية المطاف- جزءا من اللسانيات التركيبية أو البنوية قائلا: "إن المجال الذي فتحه تنظير تشومسكي مهم سواء بالنسبة لعدد الأعمال التي تعتمد، أو بالنسبة لطول عمره، وإذا كانت النظرية التركيبية قد فقدت الريادة التي كانت لها في الثمانينيات، بسبب ظهور لسانيات الكلام (خطاب، نص، تفاعل) فإنها تبقى، مع ذلك، ورشا مفتوحا للبحث"⁽²³⁾. وبهذا تكون البنوية قسيما للسانيات الكلام التي تتكون من ثلاثة أقسام (خطاب ونص وتفاعل). والملاحظ على أقسام لسانيات الكلام أنها أقسام تتصف بالغموض فما المقصود بالتفاعل؟ وما علاقته بالأقسام الأخرى؟ فضلا عن أنه في موضع آخر يجعل لسانيات النص ضمن لسانيات التخاطب والنص في كلامه أعلاه قسيم للخطاب وليس قسيما من أقسامه.

ويخلق لنا المؤلفان قسيما جديدا للسانيات لم تتضح رؤيتهما من منزلته من لسانيات الكلام والبنوية، وهو لسانيات التلفظ، فهما يعدانها امتدادا للبنوية وهي في الوقت نفسه قسم متقاطع معها إذ يقولان: "لقد عملت البنوية على تطوير نظرية اللغة وتعميقها إلى حدود السبعينيات، وهي الفترة التي عرفت ظهور أعمال تركّز اهتمامها على التلفظ، منخرطة بذلك، وبوضوح، في البرنامج الثاني. فلا ينبغي لهذه المقاربة أن تكون مناقضة جذريا للسانيات اللغة، لكونها تستقي بعض أصولها منها: فمثلا بالي وكوليولي وبنفنيست هم نحاة تكونوا في إطار الحقل البنيوي. لقد كان هم اللسانيات التلفظية في مراحلها الأولى، رصد وتحليل السمات التلفظية في الكلام، وهذه السمات هي عبارة عن أدوات للغة وظيفتها تسجيل ذاتية المتكلم في التلفظ"⁽²⁴⁾. وقالوا أيضا: "فإذا كانت المقاربات البنوية والتوليدية تتجاهل مسألة الذات فإن المنظور التلفظي يجعلها في قلب اللسانيات"⁽²⁵⁾. والملاحظ هنا أنه يفصل التوليدية عن البنوية من جهة، ويلحظ نقاط الافتراق بينهما وبين المقاربة التلفظية من جهة أخرى.

ويخلق الباحثان بافو وسرفاتي قسيما آخر سبق أن عدّاه من لسانيات الكلام وهو (اللسانيات الخطابية) إذ قالوا: "تندرج تحت اللسانيات التخاطبية كلا من اللسانيات النصية وتحليل الخطاب ودلالة النصوص جميعها على الاهتمام بالبعد عبر الجملي للمتلفظات"⁽²⁶⁾. والواضح هنا أن الباحثين قد عدا لسانيات النص جزءا من لسانيات الخطاب في حين أنهما سبق وأن جعلوا النص قسيما للخطاب ينتميان إلى (لسانيات الكلام).

ويجعل بافو وسرفاتي اللسانيات الذرائعية قسيما قائما برأسه منتميا إلى اللسانيات من دون أن يبيننا مكانتها من لسانيات الكلام عموما، إذ لم يسبق أن ذكراها في تقسيمهما الثلاثي للسانيات الكلام (خطاب ونص وتفاعل) الذي كشفنا مواطن الغموض فيه والمغالطة في تقسيمه، فضلا عن أنهما لم يبيننا الفوارق بين اللسانيات الذرائعية وأقسام لسانيات الكلام الأخرى. مما يعني غياب الوعي بجهة التقسيم وعدم إخضاع ذلك التقسيم إلى معياري الجمع والمنع المنطقيين.

ويطالعنا جرهارد هلبش اللساني الألماني بتقسيم آخر للمناهج اللسانية، إذ ذهب في كتابه تاريخ علم اللغة الحديث، وتطور علم اللغة منذ 1970، إلى تصنيف اللسانيات إلى صنفين كبيرين أحدهما بنوي والآخر ما بعد بنوي.

أما الاتجاه الأول فخصص له كتابه الأول (تاريخ علم اللغة الحديث). إذ تعد البنوية عنده "مفهوماً غير مميز تقريبي لتصورات متعددة. ففي داخل البنوية الكلاسيكية يفرق بوجه عام بين ثلاث مدارس كبرى: علم اللغة الوظيفي لمدرسة براغ، والجلوسماتية لمدرسة كوبنهاجن، والوصفيين الأمريكيين. ويدرك المرء بذلك أيضاً أن الفروق ما تزال غير كافية، فمن جهة توجد داخل هذه المدارس ذاتها وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية اختلافات أخرى كثيرة، ومن جهة أخرى لم يظل الوصف اللغوي البنوي مقتصرًا بأية حال على هذه المدارس الثلاثة المذكورة، بحيث يتحدث المرء في الوقت الحاضر بشكل أفضل عن علم لغة بنوي. أما ما يجمع الاتجاهات المختلفة لعلم اللغة البنوي فهو فهم اللغة على أنها نظام علائقي وعلى أنها بنية داخلية، وفهم كيف اتخذت نموذجاً لدى دي سوسير من خلال أفكاره وهي أن موضوع علم اللغة ليس إلا اللغة في ذاتها من أجل ذاتها وأن اللغة شبكة من العلاقات التزامنية، وأن اللغة ليست مادة بل شكل"⁽²⁷⁾.

والملاحظ على تصنيف هلبش الوعي بوجه التصنيف والأساس الذي تبني عليه تفرعات التقسيم. ومع دقة هلبش في وعيه لوجه تقسيم البنويات إلا أنه وقع في مغالطة مفهومية خطيرة بقوله: إن من خصائص البنويات هو دراسة اللغة من ذاتها ولأجل ذاتها، مدعياً أنها وقفت بالتعارض مع المنهج التاريخي السائد في القرن التاسع عشر⁽²⁸⁾، إذ تكمن المغالطة في هذا القول بخطأ في معيار تقسيم المدارس إلى بنوية وتاريخية. إذ إن غرض سوسير من مقولته في آخر كتابه (دراسة اللغة من ذاتها ولأجل ذاتها) هو "تحديد ما يدخل في اللسانيات مما لا يدخل فيها بغية الوصول إلى تحديد منهجي للسانيات"⁽²⁹⁾. فدراسة تاريخ اللغة ورصد تغيراتها عبر الزمن داخل في ذات اللغة انطلاقاً من عد تاريخ الشيء جزء من ذاته، ويشمل هذا الأمر الدراسة المقارنة أيضاً. كما أن الدراسة التاريخية والمقارنة هي دراسة تهدف إلى الكشف عن تاريخ اللغة في البحث التاريخي أو رصد اللغة الأم في البحث المقارن، وبهذا تنطبق على البحثين مقولة (دراسة اللغة لأجل ذاتها). وبهذا لا تكون عبارة (دراسة اللغة من ذاتها ولأجل ذاتها) عبارة مائزة للبحث البنوي عن البحث التاريخي، بل هي خصيصة مشتركة بينهما. وكان الاجدر الاكتفاء بخصيصتي دراسة اللغة تزامنياً وشكلياً للتمييز بين البنوية والتاريخية في دراسة اللغة وعدهما بهذين الميزتين قسمين متميزين يشتركان في خصيصة (دراسة اللغة من ذاتها ولأجل ذاتها).

وفي ما يتعلق بالبنوية وأقسامها عند هلبش نجد أنه راعى في الأقسام أوجه الاختلاف إذ تتعلق تلك الاختلافات عنده بالمنطق الفلسفي والتصور اللغوي وطريقة العمل⁽³⁰⁾.

غير أن ما يعكس صفو تصنيفه هذا تقسيمه للبنويات إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي -كما مر ذكره- (علم اللغة الوظيفي لمدرسة براغ، والجلوسماتية لمدرسة كوبنهاجن، والوصفيين الأمريكيين). إلا أنه ذكر مدارس أخرى ضمها إلى البنويات في عنوان (مدارس أخرى في علم اللغة البنوي) وهي:

أ. السياقية البريطانية: التي عدّها مدرسة مساهمة في تطور البنوية، وهي بديل للبنوية. وعدها أيضاً المدرسة البنوية الرابعة مع براغ وكوبنهاجن وأمريكا⁽³¹⁾.

ب. البنوية الفرنسية: ويقصد به نحو تنبير (النحو التبعي) ومارتينيه أيضاً⁽³²⁾.

ت. علم الدلالة البنوي عند جريماس⁽³³⁾.

ورأى أن النحو التوليدي أزاح البنوية ذات الأصل الوصفي⁽³⁴⁾.

وبين في مخطط له أن المدارس البنوية متشعبة من دي سوسير وذكرها بتفرعاتها المتعددة الكبرى وغيرها فكانت أقسامها ثمانية هي: (براغ، وكوبنهاغن، والوصفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا تنيير وغيره، وانجلترا فيرث، والاتحاد السوفيتي شوميان وغيره، وألمانيا الديمقراطية موتش وبيرفيس وغيرهما، وألمانيا الغربية جانتس). وتنبثق من بنوية بلومفيلد في الولايات المتحدة الأمريكية مقاربتين بنويتين عند هلبش هما: مقارنة فيريز (النماذج)، ومقاربة هاريس (التوزيع)، وعد نظرية تشومسكي تطورا لأفكار هاريس وتحولا في النظرة البنوية⁽³⁵⁾. ثم يزيد الطينة بلة بمخطط آخر يعرض فيه لأقسام البنويات فيذكر سبعة أقسام وليس ثمانية، إذ سقطت مدرسة فيرث من الأقسام⁽³⁶⁾!!

والملاحظ على مخطوطه هذا انه أهمل علم الدلالة البنوي لغريماس، وأنه أهمل ذكر فيرث وغريماس في مخطوطه الثاني، وأضاف بنويات أخرى إلى المخططين في تقسيم البنويات مما عرض التصنيف إلى مغالطة عدم الجمع والمنع فيه.

وفي كتابه كتاب تطور علم اللغة منذ 1970، يقول: "يلاحظ منذ سنة 1970م تقريبا في علم اللغة على الصعيد العالمي (اتجاه تواصلية براغماتي) أي انصراف علم اللغة القائم أو المركز على النظام وإقبال على علم اللغة القائم على التواصل، هذا الاهتمام المحوري لعلم اللغة انتقل من الخواص التركيبية والدلالية الداخلية للنظام اللغوي إلى وظيفة اللغة في بنية معقدة للتواصل الاجتماعي. ونادرا ما نظر علم اللغة المتقدم وبخاصة من دي سوسير إلى تشومسكي في العلاقات المعقدة، فقد اقتصر على النظام اللغوي الداخلي فقط تقريبا واستبعد إلى حد بعيد مسائل استخدام النظام اللغوي في عمليات تواصل محددة بوصفها كلاما من علم اللغة"⁽³⁷⁾.

ويتمثل الجانب التواصلية في علم اللغة (علم لغة النص وعلم اللغة البراغماتي، ونظرية الفعل الكلامي، وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي... الخ)⁽³⁸⁾. ووصفها بأنها اتجاهات مندمجة لا يمكن الفصل بينها تدرك فيها معارف من المجال الكلي للموضوع من خلال جانب مهيمن للنشاط اللغوي-التواصلية⁽³⁹⁾، فالاهتمام المشترك فيها بجانب التواصل اللغوي والوظائف الاجتماعية للغة⁽⁴⁰⁾.

ورأى أن مهام علم اللغة الاجتماعي على سبيل المثال (تعليم اللغة، ووساطة اللغة، والعلاج اللغوي، ومعالجة المواد اللغوية، وبناء الوعي، والثقافة اللغوية، ودعم التحريض والدعاية، والكشف عن التلاع، والإسهام في حوار الطبقات)⁽⁴¹⁾. وذكر أن اللسانيات الاجتماعية نشأت بوصفها مهمة اجتماعية للضرورات الاجتماعية للثورة العملية التقنية كمشكلات الإبلاغ وأنظمة موجهة ذاتيا واكتساب اللغة والترجمة وعلم نفس التفكير ودور اللغة في الحركة العالمية والتأثير اللغوي والتوجيه اللغوي والتخطيط اللغوي والثقافة اللغوية والعناية اللغوية وتطور الوعي والاستعمال)⁽⁴²⁾.

أما علم النفس اللغوي فمما يدرسه مظاهر التعطل اللغوي (الجبسة) ومشكلات الاكتساب اللغوي والتربية اللغوية ومسائل فقد اللغة وغيرها⁽⁴³⁾.

إن مما يؤخذ على هلبش في تقسيمه للاتجاه التواصلية أنه وقع في جملة مغالطات، منها أنه يفترق لمبدأ الجمع والمنع المنطقيين إذ أدخل في اللسانيات ما ليس فيها كاللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية وهنا أصبح التقسيم غير مانع عن دخول غيره فيه، وإنه تقسيم غير جامع لأنه اقتصر على اللسانيات النصية والتداولية وأهمل مناهج تحليل الخطاب الأخرى. ومن زاوية نظر أخرى نرى غياب الوعي في جهة التقسيم إذ منج هلبش في تقسيمه للاتجاه التواصلية بين ما يدخل في اللسانيات النظرية التي تعنى بالجانب التواصلية وتنطلق من رؤيتها إلى ذات اللغة متمثلة بـ(الاستعمال) الذي يتجسد بالملفوظ (الكلام) وغرضها دراسة اللغة لأجل ذاتها، وما يدخل في اللسانيات التطبيقية التي اهتمت بالجانب التواصلية من ذات اللغة (التواصلية) خدمة لأغراض غير لغوية وتمثل باللسانيات الاجتماعية والنفسية.

نتائج:

كشفت هذه المعالجة جملة من النتائج نوجزها بما يأتي:

1. تصنف المغالطة في الخطاب العلمي والأكاديمي ضمن المغالطات غير المقصودة، إذ ليس القصد منها التضليل أو الإغواء للوصول إلى غايات مضمرة وبوسائل حجاجية غير مشروعة كما هو الحال في بعض الخطابات الإعلامية والسياسية وغيرهما.
2. غياب وحدة الخطاب اللساني الغربي في تقسيم المناهج اللسانية.
3. سبب افتقار الخطاب اللساني إلى أنموذج موحد لتقسيم المناهج اللسانية هو غياب الرؤية الواضحة لتلك المنهج وغياب معيار التقسيم أو الجهة المنظور إليها في التقسيم. فضلا عن غياب الحوار المؤسسي بين المفكرين اللسانيين حول توحيد الرؤى في الخطاب اللساني.

ولابد من الإشارة إلى أن لهذه المعالجة تنمة سيتكفل بها بحث لاحق نتناول فيه المغالطة في تصنيف المناهج اللسانية (عند العرب)، وننتهي فيه إلى اقتراح تقسيم ملائم وخاضع لمعايير القسمة المنطقية.

المصادر والمراجع:

- الأساليب المغالطية مدخلا في نقد الحجاج، محمد النويري، بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، إشراف حمادي صمّود، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، كلية الآداب منوبة، سلسلة آداب، مجلد XXXIX، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.
- استراتيجية المغالطة في التراث الأدبي العربي، فطمة يحيى، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1998.
- تاريخ علم اللغة الحديث، جرهارد هلبش، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- تطور علم اللغة منذ 1970، جرهارد هلبش، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007.
- الحجاج والمغالطة، من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، رشيد الراضي، الكتاب الجديد، بنغازي-ليبيا، الطبعة الأولى، 2010.
- اللسانيات والحجاج المغالط نحو مقارنة لسانية وظيفية، حافظ اسماعيلي علوي ومحمد أسيداه، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم: د. حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2010.
- اللغة واللغويات، جون لوينز، ترجمة: د. محمد العناني، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، 2006.
- منهج سوسير في دراسة اللغة، حيدر غضبان، بحث ضمن كتاب دي سوسير حياة في اللغة، وقائع المؤتمر الدولي التاسع عشر المنعقد في كلية الآداب الجامعة المستنصرية، 2-4 نيسان 2013، إعداد وتنسيق: د. مؤيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، بيروت-لبنان، 2013.
- النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، ترجمة: محمد الراضي: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

الهوامش:

- (1) الأساليب المغالطية مدخلا في نقد الحجاج، محمد النويري، بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية: 406.
- (2) استراتيجية المغالطة في التراث الأدبي العربي، فطمة يحيى: 14-15.
- (3) اللسانيات والحجاج المغالط نحو مقارنة لسانية وظيفية، حافظ اسماعيلي علوي ومحمد أسيداه، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم: د. حافظ إسماعيلي علوي: 272/3.
- (4) الحجاج والمغالطة، رشيد الراضي: 7.
- (5) نفسه: 13.
- (6) اللسانيات والحجاج المغالط نحو مقارنة لسانية وظيفية: 272.
- (7) المنطق، للمظفر: 420.
- (8) نفسه: 420.
- (9) نفسه: 106.

- (10) نفسه: 110-108.
- (11) نفسه: 112-111.
- (12) نفسه: 115-114.
- (13) أسس علم اللغة، ماريو باي: 238-237.
- (14) نفسه: 36.
- (15) نفسه: 37-36.
- (16) اللغة واللغويات، جون لوبنز: 194-193.
- (17) نفسه: 197.
- (18) النظريات اللسانية الكبرى، ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي: 190-189.
- (19) نفسه: 283.
- (20) نفسه: 188-187.
- (21) نفسه: 240-239.
- (22) نفسه: 274.
- (23) نفسه: 280.
- (24) نفسه: 283.
- (25) نفسه: 287.
- (26) نفسه: 311.
- (27) تاريخ علم اللغة الحديث، جرهارد هلبش: 91.
- (28) نفسه: 138.
- (29) منهج سوسير في دراسة اللغة، حيدر غضبان، بحث ضمن كتاب دي سوسير حياة في اللغة: 357.
- (30) تاريخ علم اللغة الحديث، جرهارد هلبش: 139.
- (31) نفسه: 427 و 158.
- (32) نفسه: 161 و 361.
- (33) نفسه: 164.
- (34) نفسه: 414.
- (35) نفسه: 428-429 و 471.
- (36) نفسه: 599.
- (37) تطور علم اللغة منذ 1970، جرهارد هلبش: 25.
- (38) نفسه: 26-25.
- (39) نفسه: 26.
- (40) نفسه: 27.
- (41) نفسه: 33.
- (42) نفسه: 36.
- (43) نفسه: 408-407.